منظمة التجارة تفرح وزارة

حسابات الربح والخسارة لمصلحة من؟

اليمن عضو في منظمة التجارة العالمية بعد مفاوضات استمرت لأكثر من 13عاما, لكن بعد إعلان قبول اليمن هناك إجراءات مطلوب من الحكومة اليمنية القيام بها وخلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ إعلان قبول العضوية تبدأ من مصادقة مجلس الوزراء لبروتوكول الانضمام المقدم من اليمن والذي يتضمن التزامات اليمن في مجال السلع والخدمات ثم مصادقة مجلس النواب ورئيس الجمهورية لكن اعتراضات وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وطلب مهلة زمنية لتهيئة نفسها أمام المنافسة القادمة يثير تساؤلات عن حقيقة هذه المخاوف التي اعتبرتها وزارة الصناعة والتجارة مبالغا فيها وغير واقعية (الثورة الاقتصادي فتحت الباب لمعرفة الحقيقة وتقديمها للقارئ الكريم ليكون هو الحكم:

استطلاع/عبدالله الخولاني

تجارب اليمن في مجال الانفتاح الاقتصادي غير مشجعة فمنذ تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في منتصف التسعينيات وإلى اليوم لم تحقق أي نهضة اقتصادية تذكر بل كانت هناك انعكاسات سلبية خاصة على قطاعات الصناعة والزراعة وأصبحت السوق المحلية مليئة بمختلف السلع والمنتجات دون أي ضوابط تفرق بين الصالح والطالح.

التنبه

استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء الدكتورطه الفسيل يؤكد كان من المفترض على وزارة الصناعة والتجارة التنبه لفترة السماح قبل التوقيع النهائي والاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا مثل السعودية التي لم تحرر قطاع الاتصالات رغم أنها انضمت قبل اليمن بسنوات.

رغم دخول شركات خاصة في مجال الاتصال الخلوي إلا أن المواطن اليمني لم يلمس تحسنا كبيرا على مستوى الخدمة والتكلفة وبصورة تؤكد أن هناك تنسيقا بين هذه الشركات لتحديد السعرمسبقا حفاظا على أرباحها,ويفيد الفسيل أن دخول شركات اجنبية في قطاع الاتصالات سيستنزف موارد البلد من النقد الاجنبي ولن يحقق شيئا على المستوى التنموي للبلد, كما أن قطاع الاتصالات مربح أصلا وخزينة الدولة مستفيدة من ناحية الأرباح والضرائب.

ويحذر استاذا الاقتصاد من تكرار تجربة برامج الإصلاح الاقتصادي التي فتحت الباب على مصراعيه دون أن تستفيد البلد شيئا.

الاتصالات تتخوف

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات أبدت تخوفها من بنود اتفاقية انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية، خاصة منها البند المتعلق النفاذ إلى الأسواق على الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتأكيد ممثل اليمن في المفاوضات أن تلك القيود سيتم إزالتها بحلول 1 يناير 2015م.ووصفت الوزارة في رسالة بعثتها إلى رئيس الحكومة محمد سالم باسندوة ،النص الذي ورد في الصفحة 94 في مادته (271) من البروتوكول بالخطير، والذي يقول :" أكد ممثل اليمن أن كافة القيود بشأن النفاذ إلى الأسواق على الاتصالات السلكية واللاسلكية سيتم إزالتها بحلول 1 يناير 2015م، وفقا لجدول خدمات اليمن في ذات الفقرة"وهذا النص خطير وكارثي على قطاع الاتصالات والبريد في بلادنا إذا ما تمت المصادقة على هذه الاتفاقية قبل القيام بتعديلها".

وطبقا للوزارة فإن عبارة " النفاذ إلى الأسواق" بأنه " التحرير التام لما تبقى من قطاع الاتصالات (بوابة دولية، ثابت، وإنترنت) والهيئة العامة للبريد، وهذا التحرير سيبدأ بحسب أعلاه من 1 يناير 2015م،أي بعد عام واحد من الآن"، مضيفة أن " معنى التحرير الكامل هنا هو أن احتكار الدولة للاتصالات الدولية، والإنترنت، والثابت والبريد سوف تزول بحلول هذا التاريخ".

مؤكدة أن تلك الأخطار تتعلق بارتباط اثني عشرة ألف عامل بالمؤسسة العامة للاتصالات والشركات التابعة (تيليمن، ويمن موبيل) والهيئة العامة للبريد، هؤلاء سوف يصيبهم الضرر المادي مباشرة جراء الذهاب إلى تطبيق هذه الاتفاقية في العام القادم، وأخرى تتعلق بإيرادات سنوية تذهب من قطاع الاتصالات بصورة فائض نشاط وضرائب، ومبيعات وجمارك إلى خزينة الدولة، وتأتي هذه الإيرادات في المرتبة الثانية بعد النفط والجمارك. وتبلغ نحو ستين مليار ريال تقريباً وأخرى غير مباشرة، إضافة إلى أخطار تتعلق بعدم جاهزية القطاع للتحرير الكامل لأسباب تشريعية، وقانونية، وتنظيمية، وفنية، وربما أمنية كما أن جزءاً غالباً وكبيراً من قطاع الاتصالات قد تم تحريره بوجود ثلاث شركات خاصة منافسة يصل حجم نشاطها إلى 70 % تقريباً من سوق الاتصالات ولذلك فضرر هذا النص يذهب مباشرة إلى القطاع العام في الاتصالات والبريد والعاملين فيه، مبينة أن التحرير الكامل لم يجر حتى في البلدان العربية الغنية جداً بما فيها السعودية، والإمارات، فلا زالت هذه الدول تملك أغلبية أسهم هذا القطاع، وعلى وجه التحديد بوابته الدولية والإنترنت والثابت والبريد.

وطبقا لرسالة الوزارة، فإن آخر رسالة وجهت من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات إلى وزارة الصناعة والتجارة بهذا الخصوص كانت في بداية 2009م وكان مضمونها واضحاً أن وزارة الاتصالات غير قابله لأي تحرير للاتصالات الدولية والثابت والإنترنت والبريد قبل مضي خمس سنوات على التوقيع على الاتفاقية، بمعنى أن الوزارة قد طلبت فترة سماح قدرها خمس سنوات بعد التوقيع، والآن نستطيع أن نقول إن هذه المدة غير كافية لترتيب أوضاع القطاع (اتصالات وبريد).

مخاطر

وأشارت إلى أن المباحثات التي أجرتها الجهات المختصة في اليمن للوصول إلى هذه الاتفاقية لم تأخذ كما يبدو هذه المخاطر بعين الاعتبار، وخاصة تلك المخاطر التي ستلحق الأذى بالعاملين في هذه المؤسسات، والشركات التابعة لها والبريد.

وأعلنت وزارة الاتصالات رفضها القبول بتحرير الاتصالات الدولية والثابت والإنترنت والبريد في العام القادم، أو الأعوام اللاحقة ما لم تقم الحكومة بترتيبات وإجراءات قانونية ومالية وعملية لضمان الحقوق المكتسبة والاستقرار المعيشي للعاملين في هذه المؤسسات، وشركاتها، بما فيها البريد.

لا تأثير سلبي

من جانبها صدرت وزارة الصناعة والتجارة توضيحا بخصوص ما نشر حول التزامات اليمن في قطاع الاتصالات بعد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، حيث نفت وجود آثار سلبية مترتبة على ذلك.

وأكدت الوزارة في بيان لها أن وزارة الاتصالات ممثلة في اللجنة الوطنية للإعداد والتفاوض مع منظمة التجارة العالمية وقد شاركوا في اجتماعات فريق العمل الخاص بانضمام اليمن الى منظمة التجارة العالمية وكذا المفاوضات الثنائية التي تم فيها مناقشة كافة القضايا المرتبطة بقطاع الاتصالات.

وأوضحت أن الالتزام في جداول الخدمات قد تم بالتنسيق وموافقة وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات عام 2009م.

وبحسب وزارة الصناعة والتجارة فإن "الآثار السلبية التي ذكرت غير صحيحة بتاتا وتم تصويرها بشكل درامي ومبالغ فيه . وقالت من جهة أخرى: ليس هنالك آثار على البريد التابع للحكومة وأن أي التزام في نقل الرسائل هي مطبقة فعليا.كما أن الآثـار المترتبة على العمالة من جراء التزاماتنا في قطاع الاتصالات غير صحيحة وعلى العكس تماما ستؤدي هذه الالتزامات الى تحسين الخدمة المقدمة ، زيـادة العمالة ، زيادة الايراد. وتعلم وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات أن دخـول أي مقدم خدمة في قطاع الاتصالات لن يكون إلا عن طريقها وبموافقتها".

وأكدت أن احتكار أية سلعة أو خدمة يؤدي إلى ردائة تلك السلعة أو الخدمة والمبالغة في سعرها. ويتطلع المستهلك اليمني الى تطور خدمات الاتصالات في اليمن ليواكب أحداث التكنولوجيا وبسعر عـادل وغير مبالغ فيه".

وكان مجلس الـوزراء قد صادق على البروتوكول النهائي ووثائق انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية..وأحال بروتوكول الانضمام والوثائق المرتبطة به إلى مجلس النواب، وذلك لاستكمال الإجراءات الدستورية والقانونية اللازمة للمصادقة الوطنية عليه.. ووجه وزيري الصناعة والتجارة والدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى ، متابعة الجوانب الخاصة باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة.

نائب رئيس مكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية لـ"الثورة":

التزمنا منذ 2009م ان يكون قطاع الاتصالات مهيأ في 2014م

كشف نائب رئيس مكتب الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية خليل الصباري ان الفترة الانتقالية المحددة لقطاع الاتصالات التي التزمت اليمن بها اثناء المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية في العام 2009م تنتهي في العام الحالي 2014م .

واكد الصباري في لقاء خاص لـ"الثورة" ان قطاع الاتصالات لا يمانع التهيئة ومن مصلحتهم وجود سوق تنافسية ، لأن التنافس يقدم سلعة جيدة ومتطورة وبسعر يخدم المستهلك وحركة الاستثمار ، موضحاً عدم وجود أي مشكلة مع قطاع الاتصالات وهناك فقط سوء فهم تم شرحه وتوضيحه . كل ذلك يمكن متابعته في الحوار التالي :

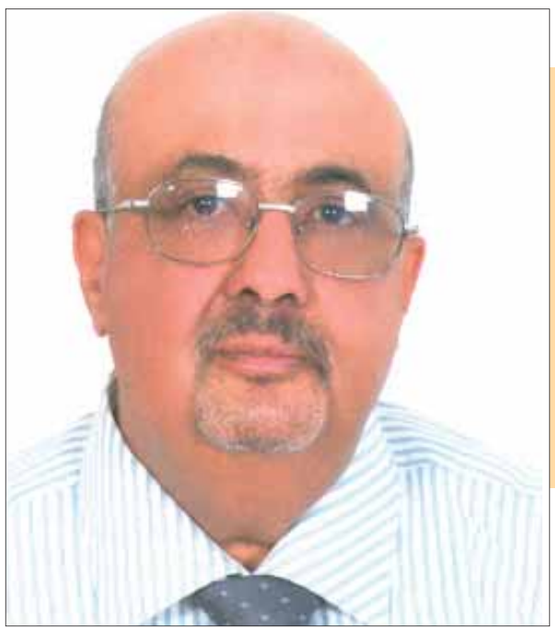

قطاع الاتصالات لا يمانع التهيئة ومن مصلحتهم وجود سوق تنافسية

حاوره / محمد راجح

*** ممكن تحدثنا عن مستجدات الازمة الراهنة مع وزارة الاتصالات ؟**

- لا توجد أي ازمة مع وزارة الاتصالات او غيرها ، هناك سوء فهم لكن الآن بدأوا يفهمون القضية ، المسألة هي كانت في استيعاب الفترة الانتقالية لليمن المحددة بنحو 5 سنوات ، وعلى اساس انهم يريدون فترة انتقالية خمس سنوات اخرى ، طبعا كان متوقعا انضمامنا لمنظمة التجارة العالمية في العام 2010م لكن حصلت ظروف وتأخرت عملية الانضمام ،وفي هذا الامر بالطبع كان التزامنا منذ 2009م ان يكون قطاع الاتصالات مهيأ في 2014م، حتى التزاماتنا في قطاع الاتصالات كانت جميعها موجودة ومتاحة في مجال مثلا البريد المتعلق بنقل الرسائل هذه بالطبع مفتوحة والتزمنا بها ،او في مجال الاتصالات الدولية وهذه كلها خاضعة لقانون الاتصالات الذي لم يصدر بعد ، هذا القانون قدم من وزارة الاتصالات في العام 2009م وهو يتوافق مع قضايا الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ولا يزال حتى الآن في مجلس النواب ، وفي اعتقادي ليس هناك أي قلق او خوف من هذا الموضوع لأنه في الاخير هناك توجهات لتشكيل الدولة اليمنية الجديدة ستكون لنا كذلك مراجعات فيما يتعلق بتطبيق أي التزامات قادمة .

ثورة اتصالات

*** لكن المشكلة كما يبدو عدم تهيئة هذا القطاع مع انتهاء الفترة المحددة التي كما قلت تنتهي في 2014م ؟**

- طبعا هذا القطاع مهيأ ويجب ان نعي ضرورة ان يكون قطاع الاتصالات مهيأ ، الآن الثورة العالمية هي في الاساس ثورة اتصالات ولهذا لابد ان مواكبتها ومش معقول ان لا نتعامل معها ونهيئ انفسنا على هذا الاساس طبعا كيف انطلقت هذه الثورة إلا بعد اتفاقيات تجارة الخدمات واتفق الاعضاء في العام 97م وكانت اغلب الحكومات هي من تضغط على بقاء الاتصالات بنفس وضعيتها ، لكن عندما دخل القطاع الخاص للعمل في مجال الاتصالات تلاحظ التطورات التي حصلت في هذا الجانب ، وكلما كانت هناك منافسة كانت هناك تطورات وفرص عمل جديدة وتقديم سلعة جيدة وسعر افضل للمستهلك ، كل هذا يعود على المستهلك وحركة الاستثمار ، وكل الحركة الآن تكنولوجيا واتصالات .

تخوف

*** هل يمانعون عملية التهيئة او يخافون المنافسة ؟**

- هم لا يمانعون لأن السوق اصلا مفتوحة ، هناك شركات تعمل في مجال الاتصالات ،لكن هناك تخوفا من بعض القضايا واعتقد انه لا يجب الخوف منها ، انظر الى يمن موبايل والتي طبعا تنافس الشركات الاخرى وتكاد تكون تقدم خدمة افضل منها وهي الآن في طريقها لتقديم خدمات افضل ، طبعا هذا ناتج عن التنافس الموجود في سوق الاتصالات ، لو لم يكن هذا التنافس قائما في سوق الاتصالات لما كانت يمن موبايل من افضل الشركات والتي تنافس شركات القطاع الخاص .

انتهاء

*** هل تأكد لنا انتهاء المشكلة القائمة مع قطاع الاتصالات ؟**

- ليست هناك مشكلة وهناك سوء فهم وبالتأكيد قد انتهى ،طبعا تم تطمينهم بشأن المخاوف التي اثاروها وابدوا قلقا حولها ، تم اطلاعهم على التزامات التي قدمناها ،واعتقد ان وجود أي منافسة امر مستحب لتطوير الاداء ، المنافسة موجودة كما قلت في البريد بعملية نقل الرسائل ،وهناك جهات متعددة تتنافس في هذه الخدمة ، حتى في البريد الممتاز هناك تنافس .

القانون الجديد يتلاءم مع اتفاقيات منظمة التجارة لكنه لا يزال في مجلس النواب

قوانين

*** هناك مشكلة تتعلق بالأنظمة والقوانين المتبعة ، كيف يمكن خلق بيئة تشريعية في المنظومة الاقتصادية تتلاءم مع تشريعات منظمة التجارة العالمية ؟**

- بالطبع هذا موضوع مهم ، وقد تمت مراجعة نحو 90 % من القوانين والمنظومة التشريعية بإصدار حزمة تشريعات تتلاءم وتتفق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، لم يتبق الا تعديلات قليلة في بعض القوانين وان شاء الله سيتم تعديلها في الفترة القادمة .

مزايا

*** برأيك هل تأخر انضمام اليمن حرمها من مزايا عديدة كان بالإمكان الاستفادة منها ؟**

- بالتأكيد طبعا التأخير حرمنا الاستفادة من مزايا عديدة ، وكلما كان هناك تأخير كانت الالتزامات اصعب ، والذين سبقونا بالانضمام كانت التزاماتهم اقل منا ، والآن الذين سيأتوا بعدنا التزاماتهم ستكون اصعب وهناك دول مثل الجزائر والسودان وسوريا ولبنان والعراق ، هذه الدول تحاول مفاوضة منظمة التجارة العالمية للانضمام اليها .

المدير التنفيذي لمركز بحوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية لـ"الثورة":

اليمن غير قادرة على المنافسة.. والخلاف نتيجة غياب التنسيق

قال المدير التنفيذي لمركز بحوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الباحث مرزوق عبدالودود محسن أن البنية التحتية لليمن غير قادرة على المنافسة وغير قادرة على الدخول إلى الأسواق بشكل كبير مقارنة بالشركات العالمية التي تستطيع الدخول إلى الأسواق اليمنية بشكل أكبر.

كما تحدث الباحث مرزوق في حوار مع "الثورة" حول آثار انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية خصوصا في مجال الاتصالات والتي ظهر مؤخرا خلاف بين الاتصالات والاقتصاد حول الانضمام وفترة السماح وغيرها من المحاور المعلقة بالانضمام تقرءونها في السطور التالية:

حوار/ حسن شرف الدين

*** بداية.. انضمام اليمن مؤخرا لمنظمة التجارة العالمية.. ماذا يمثل هذا الانضمام بالنسبة لليمن؟**

- انضمام اليمن للمنظمة يمثل لليمن بعض الالتزامات وبعض الحقوق والواجبات يجب على اليمن أن تلتزم بها وتأديتها.. الانضمام سيؤدي إلى الحرية الاقتصادية وفتح باب المنافسة التجارية في السوق اليمنية بشكل كبير.. ربما اليمن لا تستطيع الدخول إلى الأسواق العالمية وغير قادرة على الدخول في الوقت الحالي.

آثار الانضمام

*** ما هي آثار هذا الانضمام؟**

- اليمن بنيتها التحتية غير قادرة على المنافسة وغير قادرة بالدخول إلى الأسواق بشكل كبير.. بالعكس الشركات العالمية تستطيع الدخول إلى الأسواق اليمنية بشكل أكبر.. وبالنسبة للآثار السلبية ان المستهلك في ظل المنافسة وحرية التجارة ربما يستفيد بشكل أفضل من خلال المنافسات التجارية بين الشركات، كل شركة تحاول أن تقدم للمستهلك أسعاراً أقل وجودة أفضل للسلع والخدمات وهذا سيفيد المستهلك..أما في الجوانب السلبية للانضمام ستكون حول المنتجات الزراعية التي نريد أن نصدرها ودخول كثير من السلع الزراعية إلى الأسواق اليمنية، وهذا ربما يؤثر على عدم قدرة المنتجات الزراعية المحلية منافسة المنتجات التي ستدخل إلى اليمن..وبالتالي ستحدث بعض الآثار السلبية على المزارعين.

*** مؤخرا ظهر خلاف بين وزارة الصناعة والتجارة وشركات الاتصالات حول انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية.. برأيك على ماذا يدل هذا الاختلاف؟**

- هذا يدل على ضعف التنسيق أولا بين الجهات الحكومية مع بعضها البعض في مفاوضاتها مع منظمة التجارة العالمية ومع الدول الأعضاء ناهيك عن ضعف التنسيق وغياب الشراكة بين القطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني والجهات الحكومية في مفاوضاتها، كذلك عدم دراية بعض الجهات كجهات الاتصالات ببعض بنود الاتفاقيات أو عدم استشارة الوزارات المعنية، لأن هناك بعض الأسئلة توجه من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حول الاتصالات والزراعة والصناعة والتجارة والتعليم وغيرها، هذه الأسئلة لا بد من وزارة الصناعة استلامها ويجب أن تكون إجاباتها من قبل الجهات المعنية وليس من وزارة الصناعة، يجب أن توافق وزارة الاتصالات على الاتفاقيات وعلى الآليات التي تخص قطاع الاتصالات في الجمهورية اليمنية، وما هي الآثار الإيجابية والسلبية التي سيتعرض لها قطاع الاتصالات.

طلب تأجيل

*** شركات الاتصالات طلب تأجيل الانضمام.. برأيك ما هي مبررات هذا الطلب؟**

- أنا ضد هذا التأخير.. أنا كنت متوقعاً أن يأتي اعتراض من وزارة الزراعة ووزارات أخرى، بينما وزارة الاتصالات ليس هناك أي مبرر لطلب التأخير للانضمام، خصوصا وأن قطاع الاتصالات في الجمهورية اليمنية محتكر بشكل كامل بخمس شركات، وهذا أدى إلى رداءة الخدمات في قطاع الاتصالات وأدى كذلك إلى ارتفاع أسعار قطاع الاتصالات، فعلى سبيل المثال في